ملف / النخيل .. قضية

النخـــلـــة .. غذائيـــاً وصنـــاعيـــاً

الشجرة الوحيدة في العالم التي تصلح كل مكوناتها للاستخدام البشري

يقول الدكتور سامر عبد اللطيف- اختصاص تغذية- احد المسؤولين في منظمة التغذية العالمية في مقالة له في نشرة (الفقر والتغذية) ان فاكهة التمر التي يمكن توفيرها للمجموعات البشرية التي تعاني سوء التغذية، بامكانها ان توفر للجسم البشري معظم احتياجاته من الفيتامينات والاملاح والمعادن المختلفة وهي اجود انواع الفاكهة واغناها في العالم، وحتى المرأة في مرحلة النفاس ننصحها بالاكثار من تناول التمور، ويستطيع التمر ان يديم حياة انسي يتغذى عليه مدة ثلاثة اشهر من دون تناول مادة غذائية اخرى معه، وبحسب مصادر طبية اخرى، فان بامكان التمر ان يحتفظ بكامل طاقته الغذائية حتى بعد مرور سنتين على قطافه دون الحاجة الى حفظه بطريقة خاصة من طرق حفظ الاغذية، وهكذا يصدق قول الدكتورة ثريا البرزنجي ان (النخلة صيدلية، او مصنع ادوية طبيعي للانسان).

وفي غير الجانب الغذائي والصحي يقول المختصون ان كل شيء في النخلة يمكن الاستفادة منه، وقد استفاد الانسان العراقي منذ القدم من سعف النخيل لتسقيف بيته الطيني، وطور بعض الصناعات من السعف (الجريد خاصة) فانتج الكراسي والاسرة والشرفات والنوافذ والاقفاص وما الى ذلك، وفضلاً عن صناعة الدبس من التمور هناك صناعة الخل، والكحول واستخدام النوى في علائق الاعلاف الحيوانية، ويقول المهندس المدني عباس احمد- نقلاً عن تحقيق اجراه الزميل عامر القيسي- ان خيط الليف الذي يحيط بجذع النخلة له خاصية شد عالية تعادل قوة شد خيط مساوٍ له في السمك من معدن الستانلستيل، وهناك تجارب لاستخدامه بعد معاملته ببعض المواد وتخليصه من تأثير الرطوبة عليه.

وبالامكان استخدام كل مكونات النخلة، فكل شيء فيها يمكن الاستفادة منه من القمة الى الجذر، والصناعات القائمة على مكونات التمر عديدة وما زالت تتكاثر وتزداد بازدياد الاكتشافات العلمية وتطور التقنيات والبحوث.

طرق اكثار النخيل

اما حول طرق اكثار النخيل، فيتحدث الدكتور فرعون احمد حسين، رئيس هيئة النخيل التابعة لوزارة الزراعة فيقول:-

يكثر النخيل بطريقتين، التقليدية المتمثلة بالفسائل وهي مضمونة ١٠٠٪، او الاكثار بالنوى، وهذه قد تغير الصنف (دكل) فان ظهر صنف جيد اعطيناه اسماً، وان ظهر صنف رديء اهملناه، اما الطريقة الثانية، فهي النسيجية وهي تشبه الى حد ما طريقة الفسائل، وقد تظهر التغيرات الوراثية بنسب معينة وفي هذا الجانب نحن نتعاون مع مركز (اباء) للبحوث في فحص البصمة الوراثية للتاكد من مطابقة الناتج، وقد كان لدينا برنامج بحثي ارشادي تعاونا فيه مع الجامعات العراقية وقد استقطب جهود اساتذة الجامعات واستفدنا من خبراتهم، ولان ملاكات النخيل قليلة فقد اثمر تعاوننا هذا خيراً ولا سيما مع استاذة كليات الزراعة في بغداد والبصرة والقادسية وبعض المعاهد الفنية في ديالى، وقد انجزت في مراحل متقدمة عدة رسائل جامعية تعلقت بطرق الاكثار والوقاية بالتعاون معنا، وبرنامجنا سعى الى تقديم بحوث وخطط كثيرة لمعالجة جوانب الاختناقات، وكنا نفكر بحثياً في كيفية زيادة انتاجية النخلة الواحدة من الفسائل من خلال الهرمونات والمعاملات العلمية، وقد ناقشنا بالدراسة العملية بعض ما كان يصلنا من طرق زراعية، واعطينا الرأي العلمي في ذلك وصممنا تجارب من شأنها ضمان نجاح زراعة الفسيلة وبعض اصناف النخيل حين يكون طولها مرغوباً، واصبحنا نتعامل مع بعض المواد التي تشجع على تكوين الجذور في اعلى الشجرة، حيث يعاد زرعها كفسيلة للحفاظ على الاصناف النادرة، وقد انجزنا نشرة الاصناف التي تزيد على ٦٢٩ صنفاً، ونحن نصدر نشرة علمية عن النخيل تصدر دورياً عن جامعة البصرة- النشرة ما زالت قاصرة في عدد المطبوع وطرق التوزيع.

وقد كان لدينا مختبر لزراعة الانسجة لاكثار النخيل اقيم في بغداد، اضافة الى مختبر اقامة البرنامج في كلية الزراعة في البصرة، وقد وصلنا من خلالهما الى نتائج باهرة في الاكثار لا سيما اصناف البرحي والاشقر والساير والخضراوي، ولكننا فقدنا هذين المختبرين بعد سقوط النظام وانتشار فوضى السلب والنهب، ولدينا اربعة حقول للزراعة واجراء التجارب اولها في المحاويل (٥٠) دونماً والثاني في اللطيفية (١٠٠) دونم والثالث في العزيزية (٥٠) دونماً والرابع في الهارثة (٥٠) دونماً- والملاحظ ان حقول المحاويل واللطيفية والعزيزية تقع في مناطق ساخنة ومضطربة امنياً الامر الذي ادى الى توقف العمل فيها بسبب خطورته، وتعطيل جهد وطني كبير في عملية الاكثار والوقاية.

وتتحدث كل جهات الاختصاص ذات العلاقة بقطاع النخيل، عن تزايد عمليات تهريب النخيل، وبخاصة الاصناف النادرة، الى دول الجوار، وقد اصدرت الحكومة قراراً بمنع تصدير كل انواع الفسائل عدا الزهدي، حماية لاصناف التمر العراقي، اما لماذا استثني الزهدي؟، فيقال ان هناك ١١ مليون نخلة من مجموع ١٣ مليون هي من صنف الزهدي الذي يدخل في صناعات غذائية كثيرة وهو غير مرغوب فيه محلياً.

ويدور كذلك حديث بين المتخصصين الزراعيين حول ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في عمليات اكثار النخيل والوقاية وحماية الموجود ورعايته واستخدام وسائل الري الحديثة ومنها اسلوب الري بالتنقيط، والرش بالطائرات لمكافحة الجراثيم والفايروسات والبكتريا وبخاصة جرثومة الدوباس سرطان النخلة الاكبر، وهناك حديث اخر عن الاكثار بالاستنساخ.

الإكثار بالاستنساخ

هي واحدة من الطرق الحديثة التي استفادت من التقدم العلمي والتكنولوجي في التعامل مع الخلية الحية وشريط الجينات.

وقد نجح بعض العلماء العراقيين المتخصصين بزراعة النخيل في الوصول الى الية تمكنهم من اكثار النخيل لتعويض الخسائر الكبيرة التي لحقت بالبلاد في هذا الجانب خلال سنوات الحروب والحصار الماضية ويقول الدكتور عباس مهدي جاسم مدير مركز ابحاث النخيل في جامعة البصرة: ان التجارب التي اجريت في هذا الميدان تندرج تحت باب ما يسمى اكثار النخيل بزراعة الانسجة، مشيراً الى ان هذه العملية تتم بوسيلتين، الاولى وتقوم على تشريح فسائل النخيل واستخراج البرعم الطرفي منها حيث يجري تعقيمه فيما بعد وزراعته في وسط زجاجي مجهز بالعناصر الغذائية والهرمونات، وبعد ان تنمو كتل من الخلايا على حافات الاوراق تفصل هذه الخلايا وتزرع في وسط غذائي جديد لاكثارها، وبعد ذلك يتم تحويل هذه الخلايا الى اجنة لاجنسية، وفي المرحلة التالية تفصل الاجنة وتزرع بشكل منفرد لغرض انباتها، ثم تتم عملية اقلمة النباتات الناتجة عن الاجنة التي تنقل فيما بعد للزراعة في الظروف الطبيعية.

اما الطريقة الثانية حسب ايضاح الدكتور جاسم فتسمى طريقة التبرعم، ووفقاً لهذه الطريقة فانه يتم تحفيز البرعم المزروع على انتاج برامج عرضية متعددة، وهذه البراعم تستأصل وتزرع في وسط زراعي يحفز استطالتها، وبعد ذلك تنقل الى وسط زراعي اخر يحفز تجذيرها، حيث تنتج نباتات كاملة، ويكون عدد النباتات الناتجة بهذه الطريقة اقل من عدد النباتات الناتجة حسب الطريقة الاولى، ويضيف الدكتور جاسم قائلاً انه كان يوجد في العراق قبل الحروب التي خاضها في بداية الثمانينيات اكثر من ٣٠ مليون شجرة نخيل، بقي منها الآن ١٣ مليون شجرة، فيما كان يوجد في البصرة وحدها اكثر من ٩ ملايين نخلة، انخفض حالياً الى اقل من ٢,٧ مليون نخلة، وكان النخل احد المصادر الاساسية في دعم الاقتصاد العراقي، حيث ان هناك اكثر من ٦٢٥ نوعاً من التمور، وحسب العلماء العراقيين، فانهم بحاجة الى عشر سنوات كحد ادنى لتعويض ما فقده العراق من اشجار النخيل الذي دمرت اعداد كبيرة منه خلال الحروب بعد ان جرى تحويل مساحات كبيرة الى معسكرات للجنود وميادين للقتال، والحاق معظم مزارعي النخيل بالخدمة العسكرية، هذا اذا ما تحسن الوضع الامني في البلد ولم يلق بظلاله القاتمة على السياسات والمشاريع الزراعية.

ويوضح الدكتور النجم عملية الاكثار بالاستنساخ ويشير الى انها هي عملية الزراعة النسيجية فيقول- بالامكان خلق نخلة من نسيجها نفسه، وهو ما نطلق عليه علمياً، الزراعة النسيجية، وهي احدى ميزات هذه الشجرة ايضاً، اذ يتم اخذ جزء من القمة النامية، او ما يسمى (الجمارة) وصنع ملايين الفسائل منها، وهذه التجارب بدأت في مركز الانسجة النباتية في جامعة البصرة، حيث يوضع جزء من الجمارة في وسط (ناب) صغير لتصنيع الخلية منه، ثم بعد فترة قليلة (شهر او شهران) حسب نوع النخلة، بالامكان نقل هذه الخلية الى التربة الصالحة لها لتصبح نخلة فيما بعد، وهذه الطريقة هي الاكثر تأثيراً في اعادة الحياة الى عالم النخيل، وسابقاً نفذنا مشروع اعادة الحياة الى عالم النخيل، وسابقاً نفذنا مشروع اعادة زراعة العديد من البساتين في منطقة الاهوار، تبناها قسم التربة والمياه في جامعة البصرة، حيث تمت لهيئة خمسة مواقع، بواقع ١٥٠ الف نخلة ومساحة كل موقع عشرون دونماً، وسلم الى المزارعين، وتجربة اخرى قامت عام ١٩٧٧، عندما انشأنا مشروعاً رائداً في الصحراء الغربية (البرجسية) وتمت زراعة النخيل فيه مع اشجار اخرى وكانت النتيجة نجاحاً بنسبة ١٠٠٪ وما زالت اشجار النخيل موجودة في هذه المنطقة حتى الان.

ولكن كل هذه المشاريع تقريباً لم تعد قائمة او انها لم تعد تعمل كما هو مطلوب منها بسبب تردي الاوضاع الامنية وضعف سيطرة الدولة على عموم الفعاليات والنشاطات في الميادين كافة تقريباً، وهذا يعني بكل بساطة بقاء الحال كما هو عليه ان لم نقل انه يتردى اكثر فاكثر.

ويقول الزميل عامر القيسي في تقرير خاص له بهذا الشأن، انه من خلال حوارات متعددة مع مختصين بامور النخيل في العراق وبالاطلاع على تقارير مقدمة الى مراكز البحوث العلمية في وزارة التعليم العالي، ومن خلال محضر اجتماع اللجنة المختصة بشؤون النخيل برئاسة الدكتور محمد عبد الله النجم نستطيع ان نلخص اهم الوسائل والطرق الكفيلة باعادة امجاد النخلة العراقية التي يقول معظم الخبراء ان ازدهار صناعتها وزراعتها يشكل دعماً قوياً للاقتصاد العراقي لا يقل اهمية عن دور النفط، بالامور التالية:

اولاً- اعادة تأهيل المركز الاقليمي للنخيل والتمور في بغداد واعادة خبراء النخيل العراقيين من الخارج للاستفادة من خبرتهم العالمية لاعادة تفعيل دورهم في المركزين الاقليمي والعراقي.

ثانياً:-دعم ابحاث زراعة وصناعة النخيل والتمور في جامعة البصرة لتطوير الامكانات البحثية والمختبرية والحقلية في مجال تكثير النخيل بوساطة زراعة الانسجة للنخيل ذي النوعية الممتازة.

ثالثاً- القيام بحملة واسعة لمكافحة الافات الوبائية وبرامج اخرى لعمليات جني المحصول وتعبئته وتصديره.

رابعاً- انشاء مزارع نموذجية تكون التقنية الحديثة وسيلة لخدمتها.

خامساً- تطوير الصناعات الغذائية المعتمدة على التمور ومخلفاتها.

سادساً- دعم المزارعين الإهتمام بهم به وتأهيلهم لهذا الدور وتضيف الى ما ذكره الزميل عامر فقرة اخرى نراها مهمة هي تشجيع الراسمال الوطني والاجنبي وتوفير التسهيلات اللازمة له ومساعدته ومساندته للاستثمار في قطاع النخيل زراعة وصناعة وتجارة.

ويقترح الزميل عامر على امانة بغداد وبلديات المحافظات الا تمنح اجازة بناء دار اذا لم يقم طالب الاجازة بزراعة نخلة واحدة في الاقل في حديقة داره.

بعض الحلول والمعالجات الممكنة للواقع المتردي لقطاع النخيل

من المؤكد، ان ابرز الحلول الممكنة لتغيير هذا الواقع البائس، واستعادة العراق مكانته الاولى في ميدان انتاج التمور التي كان يحتلها في القرن السابق ولمئات السنين، تتلخص في الحفاظ على الموجود من اشجار النخيل، ثم اكثارها، ولعملية الحفاظ على الموجود شروطها التي يجب ان توفرها عدة جهات ذات علاقة بالامر بشكل مباشر او غير مباشر، فمنها ما يخص الحكومة وسياستها الزراعية، والاقتصادية والمالية في هذا الميدان، والتي تلتقي عليها وزارات الزراعة والمالية والموارد المائية والتخطيط، وحتى سن القوانين او التشريعات والتعليمات الخاصة بحماية النخلة واكثارها وتلك مهمة وزارة العدل وتوفير العلاجات والمبيدات ووسائل ايصالها وتلك مهمة وزارة الصحة، والتوعية الاجتماعية بقيمة النخلة ووزارة التعليم العالي، والجهات الاعلامية، وحتى منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المهنية، كنقابات وجمعيات الفلاحين في حديث لوزير الزراعة الاسبق عبد الامير رحيمة العبود بهذا الخصوص، قال- اننا نعطي الافضلية رقم واحد للنخلة، لانها الشجرة المكرمة تاريخياً، وهي ام العطاء لكل الشعب العراقي، ولانها عانت ودمرت في زمن النظام المباد، سواء من خلال الحروب التي ورط العراق بها واهدر كرامته وثروته من خلالها او من خلال قمع انتفاضات الشعب، فما ان تحصل حركة تمرد او معارضته في منطقة ما، حتى يقوم بقطع رؤوس النخيل في تلك المنطقة والمناطق التي حصل فيها ذلك عديدة، خذ (بلد والنجف وكربلاء)، من هنا فقد اعطينا الاولوية للنخلة محاولين تكريمها وتعويض ما دمر منها في عهد النظام السابق، فقمنا بحملات مستمرة لزيادة عدد النخيل مركزين على المناطق التي تم فيها القطع لاسباب سياسية، كالبصرة والعمارة والناصرية، اذ نحاول اقامة بساتين صغيرة عديدة لاشجار النخيل وقد ساندتنا منظمة دولية بهذا الشأن ودعمت برنامجنا وصولاً الى زراعة بساتين في عموم انحاء العراق.

لكن ما تحدث عنه السيد وزير الزراعة ظل حبراً على ورق وانسحبت المنظمات الدولية التي كانت تنوي مساعدة برنامج الاكثار من اشجار النخيل بسبب تردي الوضع الامني، وزاد الوضع سوءاً على ما كان.

هـــــلاكـــــات النخيـــــل

كان لدينا ٣٤ مليون نخلة عام ١٩٥٣ فأنخفض العدد الى ١٣ مليون عام ٢٠٠٣ بسبب الحروب العبثية للنظام المباد

ابتليت النخلة اضافة الى الحروب التي قطعتها وغياب راعيها ومزارعها بسبب دعوته الى الخدمة العسكرية أو للبحث عن عمل في المدن بعد ان فشلت النخلة في توفير ما يسد رمقه بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية، واستغلال (الجلابة) وهم الوكلاء الذين يشترون التمور من أصحاب البساتين ويوردونها الى التجار –جهل المزارعين وعدم رغبتهم بالتعامل مع السوق، ليشتروا المنتج بانجس الأسعار، الامر الذي ادى الى تناقص الاقبال على زراعة النخلة والاهتمام بمنتوجها، وبالتالي عدم تعويض النقص الحاصل في اعداد اشجار النخيل، وجزر منتوج البساتين من التمور واصابة قطاع العمل والانتاج في ميدان النخيل بالكساح، وفضلاً عن كل مشكلات النخلة، هناك مشكلة الهلاكات المستديمة، بسبب الأمراض وتدخل الإنسان في التربة واساليب المكافحة الخاطئة، وقد انتبهت الجهات الرسمية المعنية بالامر الى هذا الموضوع، فقامت لجنة مشتركة من وزارتي التخطيط والتعاون الانمائي والزراعة، للبحث عن أساليب وآليات موضوعية للحد من ظاهرة الهلاكات بين اشجار النخيل والفواكه في بساتين العراق عموماً، من خلال وضع التقديرات المناسبة المتعلقة باحتساب النمو والهلاكات ابان الفترات التي تفصل بين التعددات الزراعية الشاملة، قال ذلك السيد عبد الرزاق جاسم محمد مدير الإحصاء الزراعي في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، موضحاً ان الهدف من هذه اللجنة التي تضم متخصصين من الدوائر ذات اللاعقة في وزارة الزراعة والجهاز المركزي للاحصاء، هو تحريك اعداد اشجار النخيل والفواكه خلال هذه الفترات بما ينسجم والواقع الميداني في حقول بساتين هذه الأشجار وعدم تركها ثابتة لحين اجراء التعدادات اللاحقة التي كان آخرها التعداد الزراعي الشامل عام ٢٠٠١، واضاف ان اللجنة المشتركة ستخرج من اجتماعاتها المتعددة بتوصيات ومؤشرات محددة قادرة على الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في بساتين النخيل والفواكه، ورصد جميع المتغيرات التي تطرأ على القطاع الزراعي فيما اذا لم تسمح الظروف بإجراء التعدادات الزراعية في مواعيدها، خصوصاً فيما يتعلق ببساتين النخيل التي شهدت انحساراً كبيراً خلال السنتين الاخيرتين، فبعد ان كان تعداد النخيل في العراق أكثر من ثلاثين مليون نخلة حتى سبعينيات القرن المنصرم، نجد ان العدد انخفض الى ما يقرب من عشرة ملايين نخلة.

قتل النخلة المتعمد

من المسؤول عنه، ولماذا يتم؟

يقول تقرير اعده خبراء في وزارتي الزراعة والموارد المائية، ان من الأسباب الرئيسة لضعف اداء بساتين النخيل وكثرة الهلاكات في استجارها، هو ادخال بعض الجهات الأجنبية، فيروسات امراض قاتلة للنخلة، الامر الذي ادى الى انتشار أنواع جديدة لم تكن معروفة من الاوبئة والأمراض، ويوضح التقرير الذي وزع على عدد من الدوائر الرسمية ذات العلاقة، ان معظم بساتين النخيل تعرضت لانتشار امراض فتاكة بعد الحرب الاخيرة منتصف عام ٢٠٠٣ الامر الذي اثر بشكل سلبي في معدل الانتاج السنوي للنخلة المثمرة، اضافة الى ذبول وموت اعداد كبيرة.

وذكر التقرير اسباباً أخرى لتفشي الاوبئة، من بينها غياب جهود المكافحة، وانعدام فرق الارشاد الزراعي والكشف الوبائي، ومساهمة بعض المزارعين في تهريب الانواع الجيدة والاصناف النادرة الى دول الجوار، ودول الخليج تحديداً.

ويقول خبراء متخصصون، انهم حذروا أكثر من مرة من اخطار النشاط الأجنبي الرامي الى قتل النخلة والاضرار بميدان انتاج التمور في العراق واكدوا- كم مرة رفعنا اصواتنا نحذر من النشاط الأجنبي القاتل، وقلنا انهم يقتلون النخلة، انهم يخربون الزرع ويركزون على بساتين النخيل كما فعلوا في مصر حين قضوا على زراعة القطن، فبعد ان كان القطن المصري طويل التيلة مشهوراً ومرغوباً جداً عالمياً تراجع الى اسفل القائمة، حين عاثت فساداً وقتلاً بحقوله في مصر، جرثومة زرعها الاجانب لاغراض اقتصادية احتكارية عدائية.

الدوباس

حتى الان تشير الأرقام الأولية التي يوردها منتجو التمور وتتردد في تأكيدها الدوائر الرسمية لانها لم تكمل إحصاءاتها لهذه السنة، الى ترد مفجع في الانتاج، بسبب امراض تأخرت معالجتها، وفي مقدمتها مرض الدوباس، والدوباس كما يصفه الخبراء الزراعيون، هو حشرة بيضاء تصيب سعف النخيل وتمتص ما فيه من نسغ وغذاء، وتكون هذه الحشرة لزجة شبيهة بالدبس (عسل التمر) على سطح السعفة واوراقها.

ويقول الفلاحون، ان هذه الحشرة كانت تعالج من قبل دائرة وقاية النباتات في وزارة الزراعة، لكن الوزارة رفعت يدها عن هذا النشاط منذ عدة سنوات وتركت النخلة وحيدة امام هذه الحشرة السرطانية القاتلة) ويقول الفلاحون، انهم عجزوا من كثرة مراجعاتهم وزارة الزراعة دون طائل، ويقول بعضهم (لقد ابلغونا في الوزارة ان امر معالجة اشجار النخيل من امراضها بات من مسؤوليتنا وليس من مسؤولية الوزارة) ويقرن الفلاحون بين حشرة الدوباس والذبابة البيضاء المتخصصة باشجار الفواكه التي تزرع عادة في ظلال اشجار النخيل لحمايتها من تقلبات المناخ وحرارة الصيف، وهذه الذبابة تمتص المادة الخضراء في اوراق الأشجار كما يذكر المهندسون الزراعيون المتخصصون بالبستنة.

ويقول احد أصحاب البساتين في منطقة الراشدية (ان الجو الملوث زاد من اعداد الأمراض المجهولة التي تصيب اشجار النخيل والتي لا نعرف لها علاجاً، ولا تساعدنا الجهات الرسمية، لا بالمكافحة ولا بالارشاد).

ويقول صاحب البستان فاخر عبد الكريم في منطقة التاجيات شمال بغداد (اصيبت اشجار النخيل في بستان جاري بمرض الدوباس ولم يكافحها لعدم تمكنه مادياً، وبرغم كل محاولاتي في المكافحة ووقف انتشار المرض الى بستاني، الا اني فشلت وانتقلت الحشرة الى اشجاري وفتكت بالعديد منها ولم احصل على مساعدة اية جهة رسمية) ويضيف ان خبيراً اميركياً زار بستانه مع وفد من وزارة الزراعة ووعده خيراً، ولكنها كانت مجرد وعود غير قابلة للتنفيذ.

ويلقي العديد من الفلاحين في ضواحي بغداد الريفية المكتظة بالبساتين واشجار الفواكه باللوم على وزارة الزراعة ويتهمونها بالتقصير والإهمال- يقول الفلاح سعيد محمد هاشم الطائي، صاحب بستان في منطقة الطارمية- وزارة الزراعة تركتنا وحيدين في مواجهة الأمراض والاوبئة العديدة التي تفتك بالثروة الوطنية الأولى زراعياً (النخلة)، وقد كلفنا ذلك الكثير من الجهد والمال الامر الذي اجبرنا على رفع أسعار التمر، تصور ان سعر اللتر الواحد من مادة (البولو) التي تعالج مرض الدوباس وصل الى ١٨ الف دينار أي ما يزيد على ١٢ دولاراً بينما كانت الوزارة تقدمه سابقاً مدعوماً بمبلغ أربعة آلاف دينار أي ما يساوي دولارين فقط.

أسباب أخرى لهلاكات النخيل

اضافة الى كل الأسباب الاخرى المعروفة لهلاكات النخيل، هناك سبب مهم ومباشر، فقد راحت عبر سنوات عديدة- دون معالجة- انسيابية مياه البزل الرئيسة القادمة من بغداد الى البصرة وبطول ٥٦٠ كلم تشبع الأراضي الزراعية وبساتين النخيل بالملوحة العالية، ففي الوقت الذي تتحمل فيه النخلة نسبة ملوحة تبلغ ٣٠٠٠ جزء في المليون ارتفعت هذه النسبة في ارض ومياه البصرة الى أكثر من ٦٠٠٠ جزء في المليون بحسب أكثر التقارير اعتدالاً في التقديرات لمهندسين زراعيين وخبراء متخصصين في وزارة الزراعة، لذلك تحولت اشجار النخيل في بساتين مناطق السليبيات وصنكر وحمدان الى اعجاز نخل خاوية.

ويضيف الدكتور نجم: اخبرنا أكثر من صاحب بستان في البصرة من منطقة السدود العسكرية، ان اعادة التربة الى بساتينهم ومن ثم عودة السقي الطبيعي، امر خارج امكاناتهم، فالسدود التي اقامها الجيش اثناء الحرب مازالت في مكانها، وانهم لا يملكون سوى الفرجة على نخيلهم الذاوي دون ان يساعدهم احد، على ضعف التربة، وقلة المياه، والملوحة العالية، وانتشار الأمراض واخطرها الدوباس، يقول احد أصحاب البساتين، كنا نصدر التمور الى كل انحاء العالم ودول الخليج بشكل خاص، والان نستورد التمور من دول الامارات، التي مازال بعضنا يهرب لها اجود اصناف النخيل العراقي، ودولة الامارات تحولت من آخر دولة في قائمة الدول المنتجة للتمور الى إحدى اوائل الدول المصدرة لها في ظرف سنوات قليلة بسبب الحرص والاهتمام الذي تلقاه النخلة من حكومة تلك الدولة، ويقول الدكتور النجم- ان جهود خبراء النخيل في الامارات العربية، هم من الكادر العراقي وهم الذين رفعوا هذا البلد من اخر القائمة الى اولها، بعد ان استغنى النظام العراقي عن خدماتهم واهمل مشاريعهم وافكارهم وعطل جهودهم- ويقول الدكتور النجم بالم- ان عملية زراعة النخيل في العراق والحفاظ على الموجود منه، تمران بكارثة وطنية حقيقية ونحن نبحث عن مخرج.

بلد التمـــــور الأول في ذيل القائمة انتـــــاجاً

الحقت الحروب البعثية التي خاضها العراق خلال اكثر من عقدين من الزمن ودارت اغلبها على أراض تكتظ ببساتين النخيل (جنوب البلاد) اضراراً بالغة وقاسية باعداد النخيل الموجودة وبزراعة النخيل وانتاج وتصدير التمور، وكان العراق يعد البلد الاول في العالم في انتاج وتصدير الكميات والنوعيات المتعددة من التمور، ولم تكن السياسات الزراعية التي انتهجها النظام المباد في هذا الميدان بقادرة حتى على الحفاظ على المستوى الذي تدنى اليه انتاج العراق من التمور وزراعة النخيل واكثاره، يقول الدكتور فرعون احمد رئيس هيئة النخيل التابعة لوزارة الزراعة:

-ان العراق ظل يحتل المرتبة الاولى في تجارة التمور العالمية، وينتج انواعاً مختلفة من التمور ذات الاصناف النادرة واكد الدكتور احمد ان اعداد اشجار النخيل في فترة الخمسينيات كانت قد تجاوزت الثلاثين مليون نخلة، وتجاوزت اصناف التمور المنتجة في البلد ٦٠٠ نوع- ولكنه للاسف لم يشهد العراق قيام عمليات تصنيع تستثمر ثروة التمور التي تشكل المرتبة الثانية من مصادر ايرادات العراق من العملة الصعبة بعد النفط، عدا بعض المحاولات البدائية المتمثلة بمكابس التمور في البصرة وميسان والناصرية وكربلاء، وفي صناعة الدبس.

وذكر الدكتور أحمد ان زراعة النخيل وانتاج التمور شهدا تردياً شديداً خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب الاهمال والقطع الذي شهدته بساتين النخيل، وانتشار الافات الزراعية، كالحميرة والدوباس وعناكب النخيل الى جانب توقف اعمال المكافحة وما تعرضت له بساتين النخيل من اضرار بالغة نتيجة الحروب التي خاضها العراق، وتهريب الاصناف النادرة بشكل منظم، وهي من الاسباب التي ادت الى تراجع اعداد اشجار النخيل وتدنيها بشكل مخيف، الامر الذي جعل العراق يتراجع الى مؤخرة الدول المصدرة للتمور بعد ان يتراجع الى مؤخرة الدول المصدرة للتمور بعد ان كان المنتج الاول لها في العالم.

وتقول الاحصاءات التي قدمها الدكتور احمد انه (كانت اعداد اشجار النخيل مطلع الخمسينيات تصل الى ٣٢ مليون نخلة منها ١٧ مليوناً في شط العرب جنوب العراق، وقد تراجع هذا العدد الى ٢٤ مليون نخلة مطلع السبعينيات ثم الى ١٦ مليون نخلة عام ١٩٨٩، ثم تراجع العدد في التسعينيات الى ١٣ مليون نخلة معظمها غير منتج، ويضيف رئيس هيئة النخيل قائلاً- ان خطة النهوض بواقع التمور في العراق تتطلب توفير الاموال اللازمة من الحكومة ومنظمة الغذاء والزراعة (فاو) والدول المانحة لزراعة ٤٠٠ دونم ببساتين امهات النخيل في عدد من المحافظات العراقية، وزراعة ١٧٠ دونماً من مشروع مشاتل الفسائل، والعمل جار لتنفيذ مشروع البساتين الاهلية، وتجديد البساتين القديمة الى جانب توفير الفسائل لها مجاناً، والاشراف على متابعتها حتى الاثمار، واستخدام التقنيات الحديثة في المختبرات لزراعة الانسجة والهندسة الوراثية لتتولى عمليات الاكثار السريع لاصناف النخيل واستخدام البصمة الوراثية للتحقق من مطابقتها للصنف.

ويذكر احد المهندسين الزراعيين معلومة مهمة هنا اذ يقو (ان عمليات تهريب النخيل لا تقل تأثيراً على اقتصاد البلاد عن عمليات تهريب النفط والاثار والمخطوطات وغيرها من ثروات البلاد، وان هذا هو السر في تكاثر اعداد اشجار النخيل ذات الاصناف النادرة التي كانت مقتصرة على العراق في دول الخليج) وللاسف لم تثمر مهرجانات النخيل والتمور التي اقيمت في كربلاء والبصرة وبمشاركة عدد كبير من محافظات العراق المختصة بانتاج التمور عن جدوى اقتصادية في زيادة عدد اشجار النخيل ومقاومة امراضها وزيادة انتاجها، وظلت خطط اقامة مهرجانات لاعمار مساحات واسعة وزراعتها باصناف النخيل لتعويض خسائر ثلاثة عقود مظلمة مضت حبراً على ورق.